تقصير الدولة

معركة "أولي البأس" وملف إعمار الجنوب

د. عبد الله بدوي

الفهرس:

الفصل الأول: الجنوب... حيث لا تذهب الدولة 2
الفصل الثاني: الأرض التي نُكبت... والغائبون عنها 2
الفصل الثالث: رئيس الجمهورية – حضور غائب وموقف يتيه بين الكلمات 3
الفصل الرابع: رئيس مجلس النواب – انتماء يتجاوز الموقع 3
الفصل الخامس: رئيس الحكومة... حين تمرّ الغيوم ولا تمطر 4
الفصل السادس: حكومة الوقاحة والتقصير – عندما يُعاقب المنكوبون 5
الفصل السابع: المقاومة تبني من جديد... لأن أحدًا لا يبني 6
الفصل الثامن: الخطاب السياسي الرسمي – حين يصبح الإعمار مشروطًا ومُلوَّثًا 6
الفصل التاسع: العقبات البنيوية – الدولة التي تختبئ خلف العجز 7
الفصل العاشر: تغييب المجرم وتواطؤ الخطاب الدولي 8
الفصل الحادي عشر: الجنوب بين نموذجين – الدولة الغائبة والمقاومة الحاضرة 8
الفصل الثاني عشر: المستقبل المعلَّق – ثلاثة سيناريوهات أمام الجنوب 9
الخاتمة: من يحمي ويبني... هو من يصنع الدولة 9

الفصل الأول: الجنوب... حيث لا تذهب الدولة

حين تُقصف المدن وتُهدم البيوت وتُشرّد العائلات، تصبح الدولة، لا المقاومة، هي المعني الأول بالإغاثة، بالإعمار، بإعادة الحياة إلى أماكن كانت قبل أيام ساحة حرب. هكذا هو منطق الدول. لكن في لبنان، للمنطق وظيفة معكوسة: المقاومة تردّ على العدوان وتحمي، ثم تُسارع إلى ترميم ما دمّرته الحرب، بينما تكتفي الدولة بمؤتمرات صحفية، بيانات شكر، وتطمينات بلا أفق.

معركة "أولي البأس" عام 2024 لم تكن مجرد مواجهة عسكرية عابرة بين المقاومة الإسلامية اللبنانية والعدو الإسرائيلي، بل كانت اختبارًا وجوديًا للدولة اللبنانية نفسها: هل تتصرّف كدولة؟ أم ككيان هشّ، ينتظر الخارج ليقرّر له كيف يتعامل مع الكارثة التي حلّت على جزء واسع من شعبه؟

الجنوب اللبناني، الذي كان لعقود خط تماس، عاد ليكون مجددًا خط اختبار للدولة: كيف تتعامل مع ناسها بعد الحرب؟ هل تعتبرهم أهلًا لهم حقوق، أم مجرد تفاصيل تُترك للمساعدات الدولية؟ من الذي يعيد بناء القرى التي سُوّيت بالأرض؟ من الذي يؤمّن عودة المهجّرين؟ ومن الذي يرفع الأنقاض؟ في معركة "أولي البأس"، كما في سابقاتها، المقاومة كانت في الطليعة، تحمي ثم تبني. والدولة؟ كانت هناك، على الورق فقط.

الفصل الثاني: الأرض التي نُكبت... والغائبون عنها

استمر العدوان الإسرائيلي على الجنوب قرابة الشهرين، استخدمت فيه تل أبيب أعنف أدوات القصف الجوي والمدفعي، مستهدفة البنى المدنية تحديدًا: محطات الكهرباء، شبكات المياه، المدارس، المستشفيات، المراكز الصحية، الطرقات، وحتى آبار الشرب. النتيجة: تهجير ما يزيد عن 250 ألف مواطن من قراهم نحو الضواحي والمدن الداخلية، ضمن أكبر حركة نزوح شهدها الجنوب منذ عدوان 2006.

تشير التقديرات الأولية إلى تدمير أكثر من 9000 وحدة سكنية بالكامل، وتضرر عشرات الآلاف غيرها. نحو 60% من البنى التحتية في المناطق الحدودية تعطّلت كليًا، بينما عادت نسبة بسيطة من السكان بعد وقف إطلاق النار، ووجدت نفسها أمام مشهد مرعب: لا بيوت، لا خدمات، لا مؤسسات رسمية. فقط البلديات المرهقة، والمجتمع الأهلي، ومؤسسات المقاومة.

هذه المعطيات كانت كافية لإعلان حالة طوارئ إنمائية وطنية. لكن الحكومة لم تُعلن شيئًا. لا خلية أزمة، لا مرسوم عاجل، لا بيان يحمل جدولة أو التزامًا. جلّ ما حصل

هو خطاب إعلامي فضفاض، يدعو إلى "التكاتف"، و"الانتظار"، و"شكر المجتمع الدولي".

ومع استمرار الصمت الرسمي، كانت فرق "جهاد البناء" و"الهيئة الصحية الإسلامية" ومؤسسات أهلية جنوبية تتنقّل بين بلدات مهدّمة، تُحصي الأضرار، وتبدأ أولى عمليات الترميم، وتوزّع سلالًا غذائية ومساعدات أولية. فيما ظلت الدولة، على لسان وزرائها، تكتفي بـ"بحث الخيارات"، و"إعداد الخطط".

الفصل الثالث: رئيس الجمهورية – حضور غائب وموقف يتيه بين الكلمات

في الأزمات الوطنية، يُفترض أن يكون رئيس الجمهورية هو من يرفع راية المواجهة المؤسسية. لكن ما شهده اللبنانيون بعد "أولي البأس" كان العكس تمامًا. خرج رئيس الجمهورية، بعد أيام من وقف إطلاق النار، بخطاب خجول، شكر فيه "الدول الصديقة"، ودعا إلى "تقييم الأضرار"، وتحدّث عن "إعادة الإعمار" بلغة رمزية لا تتضمّن أي التزام زمني أو خطة عملية.

لم يُعلن حالة طوارئ. لم يُشكّل فريقًا رئاسيًا للطوارئ. لم يُحدّد ميزانية. لم يزر الجنوب حتى أواخر مايو، حين قام بجولة خجولة تزامنت مع انتخابات المجالس البلدية، ولم تكن مخصصة لتفقّد الأضرار أو الاستماع للأهالي. بدا خطابه وكأنّ الحرب وقعت في بلد آخر، لا على أرض يُفترض أنه حامي دستورها.

عقد الرئيس عدة لقاءات مع سفراء الدول المانحة، تحدث فيها عن "مؤتمر دولي لإعادة الإعمار"، دون أن يعلن عن تاريخ، أو جدول أعمال، أو رؤية وطنية مستقلة. حتى خطابه السياسي بقي مشوشًا، مائلًا إلى المجاملة الدبلوماسية، متجنبًا أي لغة سيادية واضحة.

لقد بدت رئاسة الجمهورية وكأنها تراقب من الشرفة، بينما الجنوب يغرق في وحول الهدم والخراب. غياب صادم في لحظة تحتاج إلى حضور فعال وصلابة رمزية. وموقف فاتر في وقت كان الجنوبيون يتطلّعون إلى إشارات تزرع فيهم الأمل بأنهم لم يُتركوا وحدهم.

الفصل الرابع: رئيس مجلس النواب – انتماء يتجاوز الموقع

منذ الساعات الأولى لوقف إطلاق النار، كان موقف رئيس مجلس النواب نبيه بري واضحًا وحاسمًا. دعا الأهالي للعودة إلى بيوتهم، حتى لو كانت دون نوافذ، واعتبر أن الجنوب ليس ملفًا إغاثيًا مؤقتًا بل قضية وطنية دائمة. خرج من عين التينة بتصريح حازم: "إعمار الجنوب ليس منّة من أحد، بل واجب وطني على الدولة".

استقبل وفودًا من البلديات، الفعاليات، رؤساء اتحادات القرى. دعا الحكومة إلى التحرك دون انتظار المؤتمرات، طالب باستخدام المال الاحتياطي للدولة، واعتبر التأخير في الإعمار تقصيرًا سياديًا لا إداريًا فقط.

ضمن مجلس النواب، دعا إلى جلسة تشريعية طارئة لإقرار مرسوم خاص بإنشاء صندوق إعمار جنوبي، لكن انسحاب عدد من النواب أفقد الجلسة نصابها، تحت حجج سياسية مكشوفة. ومع ذلك، أبقى بري هذا الملف في الواجهة، مصرًّا على أن يُفتح من داخل الدولة، لا من أبواب الخارج.

ما ميّز موقف بري هو الانحياز الصريح إلى الجنوب، لا بصفته رئيسًا لسلطة دستورية، بل بصفته ابنًا لتلك الأرض، يفهم ما تعنيه كلمة "انتماء". وقد أكسبه هذا الخطاب صدقية شعبية واسعة، مقابل مشهد رسمي باهت ومترنّح.

الفصل الخامس: رئيس الحكومة... حين تمرّ الغيوم ولا تمطر

لم يكن متوقعًا من رئيس الحكومة نواف سلام أن يحمل معولًا أو يدخل في تفاصيل إعمارية ميدانية. لكن ما كان مُنتظرًا، وبإلحاح، هو أن يتصرف كرجل دولة في لحظة وطنية فارقة، أن يُمسك بالملف، يُعلن خطّة طوارئ، يُشكّل لجان متابعة، أو على الأقل يحدّد جدولًا زمنيًا واضحًا. غير أن الأداء جاء عكس كل التوقعات، ليعيد إلى الذاكرة تجربة الحكومات الرمادية بعد حرب تموز 2006.

فمنذ وقف إطلاق النار، لم يصدر عن رئاسة الحكومة أي إعلان فعلي لخطة طوارئ إنمائية. البيانات الصادرة كانت بروتوكولية، عمومية، تدعو إلى "التعاون مع المجتمع الدولي"، و"تضافر الجهود"، و"تهيئة بيئة الإعمار"، لكنها لم تتضمن أي التزام مالي، أو هيكلي، أو حتى إداري.

جاءت زيارة سلام إلى الجنوب في 28 شباط 2025، أي بعد ما يزيد عن شهرين من الهدنة، محاطة بعدد كبير من الصحافيين والموظفين. اقتصرت الجولة على زيارة بلدات معينة، وأُلقيت فيها كلمات فضفاضة، لم تلامس الألم الحقيقي للسكان، ولم تضع أساسًا لأي خطوة لاحقة. وتحوّلت الزيارة إلى استعراض بلا مضمون، حيث عبّر الناس عن رفضهم لهذا النوع من "العراضة" الرسمية، وهتف بعضهم عبارات احتجاجية نقلتها الشاشات.

أحد سكان بلدة حولا لخّص المزاج العام بقوله:

"نريد مسؤولين يضعون حجرًا، لا مسؤولين يلقون كلمات في الهواء. رئيس الحكومة مرّ على الجنوب كما تمر الغيوم... بلا ظل ولا مطر."

ما زاد من حدة الانتقادات هو ما صرّح به سلام لاحقًا، حين قال إن "إعمار الجنوب لا يمكن أن يتم من الخزينة اللبنانية"، مضيفًا أن "الملف يرتبط بنتائج التواصل مع الشركاء الدوليين". بهذه العبارات، بدا سلام وكأنه يتبنى خطاب العواصم الغربية حرفيًا، مُسقطًا من حساباته أي واجب وطني سيادي تجاه جزء منكوب من أرض لبنان.

الفصل السادس: حكومة الوقاحة والتقصير – عندما يُعاقب المنكوبون

إن ما جرى بعد معركة "أولي البأس" لا يمكن اختصاره فقط بالتقصير أو الإهمال. فالأمر تجاوز هذه العناوين إلى مستوى من الوقاحة السياسية غير المسبوقة. إذ لم تكتفِ الحكومة بعدم التحرّك لإعمار ما دمّرته الحرب، بل اتخذت مواقف عدائية صريحة تجاه كل من حاول أن يملأ الفراغ الذي خلّفته.

أولى مظاهر الوقاحة تمثلت في رفض الهبة الإيرانية لإعادة إعمار القرى الجنوبية. كانت هذه الهبة جاهزة للتنفيذ، حاملة مشاريع متكاملة لإصلاح المنازل، البنى التحتية، تأهيل الآبار، تجهيز مراكز طبية متنقلة، وتوفير مصادر طاقة بديلة. جاء بها وفد رسمي برئاسة رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف، وعُرضت على الحكومة بشكل مباشر. لكن الرد الرسمي اللبناني كان أن "قبول الهبات يحتاج مسارات دبلوماسية معقّدة"، وأن "التنسيق مع المجتمع الدولي يجب أن يُراعى"، وهو ما فسّره كثيرون بأنه تذرّع سخيف لإرضاء الولايات المتحدة وبعض الجهات الأوروبية والخليجية.

الأخطر من ذلك، أن الحكومة منعت وصول أي مساعدات أو أموال إغاثية لا تمرّ عبر قنواتها الرسمية، والتي لم تكن موجودة أصلًا. حتى المساعدات القادمة من المغتربين إلى ذويهم في الجنوب تعرّضت بعضها للحجز أو التأخير، خصوصًا إذا كانت تُحوّل إلى مناطق محسوبة على "البيئة الحاضنة للمقاومة".

ولم تكتفِ الدولة بذلك، بل قامت بعض أجهزتها بتوجيه تعاميم تحذّر فيها البلديات من التعامل المباشر مع "الجهات غير الرسمية"، في إشارة إلى مؤسسات المقاومة. بل وصلت الأمور إلى درجة مصادرة اموال إغاثية كانت موجهة إلى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بحجة عدم مطابقتها لشروط الجمارك!

في زمن حكومة السنيورة، ورغم كل المآخذ السياسية، جرى على الأقل تشكيل لجنة طوارئ تضمّ الهيئة العليا للإغاثة، وزارة المهجرين، مجلس الجنوب، وصندوق المهجرين. أما في عهد نواف سلام، فلم تُشكّل أي لجنة. لم يُفتح أي حساب مالي طارئ.

لم تُوزَّع أي دفعة أولى للبلديات. بل ما حصل كان أقرب إلى عقاب جماعي لمنطقة بأكملها لأنها صمدت ودافعت عن نفسها.

لقد تحوّلت الحكومة من سلطة تنفيذية غائبة إلى جهاز إداري يمنع الآخرين من التقدّم. وبدل أن تكون عنصر حماية، باتت عامل خنق، تكمّم المبادرات، وتصادر الحاجات، وتُخضع الجنوب لشروط سياسية لا علاقة لها بحقوق المواطنين.

الفصل السابع: المقاومة تبني من جديد... لأن أحدًا لا يبني

كما في عام 2006، كانت المقاومة أول من بادر بعد الهدنة. هذه المرة، كانت أكثر تنظيمًا واستعدادًا، لأنها تعلم أن الدولة ستتلكأ، وأن الانتظار سيكلّف الناس وقتًا وكرامةً.

منذ الأسبوع الأول بعد وقف إطلاق النار، أطلقت مؤسسة "جهاد البناء" برنامجًا ميدانيًا شاملًا لإعادة الإعمار تحت شعار "وعد والتزام". تم إجراء مسح هندسي كامل، وتحديد المنازل القابلة للترميم السريع، وإطلاق مشاريع تأهيل شاملة شملت أكثر من 2200 منزل، 42 بئرًا، عشرات المدارس، وبعض المراكز الصحية المؤقتة.

كما جرى توزيع مساعدات أولية: مواد غذائية، أجهزة طاقة شمسية، تجهيزات مياه، وحتى مولدات صغيرة في بعض القرى المحرومة.

أُنجز ذلك كله وسط صمت رسمي كامل، وغياب أي تنسيق من الوزارات، بل مع عرقلة واضحة أحيانًا من الإدارات الرسمية.

ما أثار الجدل أكثر أن بعض الوزراء والمسؤولين في الحكومة بدأوا يشككون صراحةً في نوايا المقاومة، واصفين نشاطها بأنه "استعراض سياسي يهدف إلى تثبيت نفوذها"، متناسين أن الدولة هي التي غابت، وأن الناس لم يكن أمامهم من يطرق أبوابهم إلا فرق الإغاثة التابعة للمقاومة.

المشهد كان شديد الوضوح: المقاومة تبادرو تنفّذ. الدولة تتكفئ وتهمل. الناس تئنّ. والبلد يُدار من خارج مؤسساته الرسمية.

الفصل الثامن: الخطاب السياسي الرسمي – حين يصبح الإعمار مشروطًا ومُلوَّثًا

في دولٍ حقيقية، الإعمار يُعدّ ردًّا طبيعيًا على الكارثة، تعبيرًا عن الالتزام الوطني، وواجبًا سياديًا لا يحتاج إلى إذن أو وساطة. أما في لبنان، فقد تحوّل ملف الإعمار إلى

ساحة مساومة سياسية، لا تتعلق فقط بالتمويل، بل بالأهداف المضمرة التي يحملها بعض أهل السلطة.

فمنذ الساعات الأولى لما بعد الحرب، سادت تصريحات مبهمة على لسان وزراء ومستشارين وناطقين رسميين، كلها تدور حول "وجوب العدالة في التوزيع"، و"عدم استغلال الإعمار سياسيًا"، و"الحاجة إلى مقاربة شاملة تُراعي التوازن الوطني". خلف هذه العبارات، كان يتخفى خطاب واحد: لن يُعاد إعمار الجنوب ما لم تُراجع المقاومة دورها وسلاحها وموقعها.

بمعنى آخر، الإعمار مقابل السلاح. وهي المعادلة ذاتها التي رُوّج لها غربيًا مرارًا. لكن اللافت هذه المرة، أن هذا الخطاب لم يأت فقط من باريس أو واشنطن، بل بات يتردد داخل غرف مجلس الوزراء اللبناني نفسه، وخرج في مقابلات علنية لوزراء محسوبين على "المعارضة السيادية"، حيث صرّح أحدهم:

- "من الطبيعي أن تضع الدول شروطًا لإعادة الإعمار. لا يمكن فصل ما حدث عن وجود سلاح خارج الدولة. كما أن الحرب لها كلفة، فالسلاح المستمر له ثمن كذلك."

كلام كهذا ليس مجرّد رأي، بل هو ترجمة سياسية لسلوك حكومي كامل يتعمّد ترك الجنوب وحيدًا تحت الركام، إلى أن يُقدَّم الثمن السياسي المطلوب.

وفي اجتماعات مغلقة داخل الحكومة، تسربت مداولات تشير إلى رغبة بعض الأطراف بإناطة ملف الإعمار بجهة دولية "محايدة"، لا تتعامل مع "الجهات غير الرسمية"، أي تحديدًا مع المقاومة ومؤسساتها. هذا الاقتراح وصفه نائب من "كتلة الوفاء للمقاومة" بأنه "خيانة علنية"، لأن ما يُطلب فعليًا هو بناء الجنوب من فوق رؤوس أهله، دون مشورتهم، ودون احترام من صمد وحارب".

الفصل التاسع: العقبات البنيوية – الدولة التي تختبئ خلف العجز

يُخطئ من يظن أن عدم الإعمار سببه الوحيد غياب التمويل. بل إن المشكلة الأساسية كانت، وما تزال، في غياب الإرادة السياسية السيادية. إذ لم تُرصد أي اعتمادات طارئة، ولم تُشكَّل لجنة حكومية مشتركة مع البلديات، ولا أُرسلت فرق هندسية تابعة للدولة إلا بعد أشهر، وبشكل رمزي غير منتظم.

البيروقراطية كانت سيدة الموقف: وزارة الأشغال لم تُحرّك فرقها الميدانية إلا بعد ضغوط، وزارة المال لم تفتح أي حساب دعم خاص بالبلديات المتضررة، وزارة

الشؤون الاجتماعية جمعت بيانات أولية متضاربة لم يتم اعتمادها رسميًا، ووزارة الداخلية لم تُشرف على أي عملية إغاثية حقيقية.

حتى مجلس الجنوب، الذي كان تاريخيًا جزءًا من خطة الاعمار والترميم، بقي مغيّبًا عن التنسيق، تُدار ملفاته من بعيد، دون اي دعم او صلاحيات حقيقية من رئاسة الحكومة الواقع تحت وصايتها.

كل ذلك، فيما البلديات الجنوبية كانت تتحرك بإمكاناتها الذاتية، وبالاعتماد على دعم مؤسسات المقاومة، وعلى مساعدات مغتربين جرى تأخير تحويلها أو تعطيلها.

بل إن بعض المسؤولين داخل الدولة تعاملوا مع أي مبادرة غير رسمية على أنها تهديد، لا شراكة. هكذا، بدل أن تعمل الدولة على بناء خطة شاملة للإعمار، انشغلت بكيفية منع الآخرين من النجاح، ثم رفعت شعار "الواقعية" لتبرير عجزها.

الفصل العاشر: تغييب المجرم وتواطؤ الخطاب الدولي

رغم حجم الدمار الهائل، لم تُحمَّل إسرائيل أي مسؤولية واضحة في الخطاب الأممي. البيانات الدولية ركّزت على "ضرورة التهدئة"، و"حماية المدنيين"، و"مساعدة الأطراف على الاستقرار"، لكنها لم تصف العدوان بما هو عليه: جريمة حرب واضحة المعالم.

لم يُطلب من إسرائيل دفع أي تعويضات، ولم تُتخذ أي إجراءات قانونية لملاحقتها، لا في مجلس الأمن ولا في المحاكم الدولية. كما لم تُفعّل الدولة اللبنانية، عبر وزارة خارجيتها أو عبر مؤسساتها الحقوقية، أي ملف رسمي تجاه المجتمع الدولي.

وبدل أن تكون قضية الجنوب مدخلاً لرفع الصوت بحق لبنان في العدالة والتعويض، استُخدم الملف كورقة في موازين السياسة الخارجية، حيث يُشترط "التنسيق مع الدولة الشرعية"، و"ضبط السلاح"، و"تأمين بيئة دولية حاضنة" للإعمار، وكأن الضحية مطالبة بتعديل سلوكها لتنال حقها في الحصول على مأوى.

هكذا، لم تُعاقب إسرائيل، بل جرى التعامل مع الجنوب على أنه ملف شائك، لا على أنه جزء من وطن دُمّر وأُحرِق. لقد تغيّب المجرم، واستُبدل بخطاب يشبه التواطؤ، صريحًا كان أو ضمنيًا.

الفصل الحادي عشر: الجنوب بين نموذجين – الدولة الغائبة والمقاومة الحاضرة

ما ظهر جليًا بعد حرب 2024 أن هناك نموذجين يُصارعان للسيطرة على واقع الجنوب:

1. نموذج الدولة الرسمية: البيروقراطية، الوعود، الانتظار، التأجيل، المشروطية، والارتهان للتمويل الخارجي.
2. نموذج المقاومة: المبادرة، التمويل المباشر، النزول إلى الأرض، التعامل مع الوقائع كأولويات وطنية لا ملفات تفاوض.

وبين هذين النموذجين، وقف المواطن الجنوبي حائرًا، لكنه لم ينتظر طويلًا ليُقرر: انحاز إلى من جاءه بالمعونة، لا بمن قال له "سنرى". اختار من نزل إلى الأرض، لا من انتظر المؤتمرات الدولية. وتعلّم من التجربة أن ما يُبنى على يد المقاومة، ولو بأبسط الوسائل، أكثر صدقًا مما يُقال في دهاليز الوزارات.

بذلك، تأسست حالة من الازدواج الفعلي في الجنوب: دولة موجودة في النصوص، وغائبة في الأفعال؛ ومقاومة غير منصوص على صلاحياتها، لكنها تقوم بمهام الدولة فعلًا.

الفصل الثاني عشر: المستقبل المعلَّق – ثلاثة سيناريوهات أمام الجنوب

في ضوء الوقائع المتراكمة، يتّضح أن مستقبل الجنوب بات يقف أمام ثلاث سيناريوهات رئيسية:

1. استمرار الازدواج: حيث تبقى المقاومة تقوم مقام الدولة في الإعمار والرعاية، فيما تستمر السلطة في دورها الغائب أو المعرقل. وهذا النموذج يرسّخ واقعًا لامركزيًا غير مُنظَّم، قد يتحوّل لاحقًا إلى فرز إداري حادّ.
2. الخضوع الكامل للضغوط الخارجية: أي أن تتحوّل الدولة إلى وسيط دولي، يُدير الجنوب بشروط مانحين تربط الإعمار بنزع السلاح. هذا الخيار يُهدد الاستقرار الاجتماعي ويُعمّق الشرخ بين السلطة المركزية وبيئة المقاومة.
3. التكامل الوطني السيادي: حيث تعترف الدولة بدور المقاومة، وتفتح أبواب التعاون المؤسسي، وتُطلق خطة إعمار ممولة من الموازنة العامة، بشفافية، وبالشراكة مع البلديات والهيئات الأهلية. وهو السيناريو الأصعب، لكنه الأكثر واقعية على المدى البعيد.

الخاتمة: من يحمي ويبني... هو من يصنع الدولة

الجنوب اللبناني، بعد معركة "أولي البأس"، لم يكن مجرد أرضٍ منكوبة، بل مساحة امتحان حقيقي لصدقية الدولة. وقد فشلت الدولة في الامتحان، مرة أخرى، إذ لم تحمِ ولم تبنِ، بل تركت الناس تحت الركام، تبرّر غيابها باسم "الواقعية" و"الشراكات الدولية".

في المقابل، حملت المقاومة الخريطة والمعول، كما حملت السلاح من قبل، لا لأنها تسعى إلى الحلول محلّ الدولة، بل لأنها تعرف أن الناس لا ينتظرون، والجراح لا تُؤجَّل، والكرامة لا تُرهن للتمويل الدولي.

إن الإعمار ليس مجرد عملية هندسية، بل فعل سيادي، وموقف وطني، وقرار يُعبّر عن العلاقة بين المواطن ودولته. وما دام الجنوب لا يجد دولته إلى جانبه، سيبحث عنها في من بقي، في من حضر، في من مدّ له يدًا.

في لبنان، تتكرر المفارقة المرّة:

المقاومة تحرّر وتداوي وتبني... والدولة تتفاوض وتُراوغ وتُؤجّل.

لكن الجنوب لن ينتظر. ولن يغفر.